سوسيولوجيا النوع الاجتماعي
بين النظرية والتطبيق

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1446 هـ 2025 م

جمهورية مصر العربية

اسم المطبوع: سوسيولوجيا النوع الاجتماعي بين النظرية والتطبيق

اسم المؤلف: الدكتورة / ليلى البهنساوي

اللغة: العربية

رقم الإيداع: 31499

الترقيم الدولي: ISBN: 9786339952999

الناشر: محتوى للنشر

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله لأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All Right Reserved, No Part Of This Book May Be Reproduced, Stored In a Retrieval System Or Transmitted In Any Form Or By Any Means Without Prior Permission Writing Of The Publisher

Egypt - Al Mansura
info@muhtaw.com

+201157800089
+971525551980

سوسيولوجيا النوع الاجتماعي

بين النظرية والتطبيق

تأليف

الدكتورة

ليلى البهنساوي

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة

1446 هـ - 2025 م

الحكمة للنشر والتوزيع
Al Hekmah
Publications & Distrbution
+971 52 555 1980 / +971 50 920 7910
Sharjah Publishing City, Free Zone, UAE
daralhkmahfzc@gmail.com
info@dahfzc.com

محتوى للنشر
Egypt - Al Mansura +201157800089
info@muhtaw.com +971525551980

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة عامة

يُعد النوع الاجتماعي والتنمية مجال متعدد التخصصات من الأبحاث والدراسات التطبيقية التي تطبق مقاربة نسوية لفهم ومعالجة التأثير المتباين الذي تخلفه التنمية الاقتصادية والعولمة على الأشخاص استنادًا إلى موقعهم، وجنسهم، وخلفيتهم الطبقية، وهوياتهم الاجتماعية والسياسية.

ومن هنا يتجسد الارتباط بين مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية؟ وكيف يمكن تفعيل التنمية في علاقتها بالنوع الاجتماعي؟ إن دراسة هذه الارتباطات بين النوع والتنمية من شأنه أن تساعد في توسيع النقاش العلمي حول مقاربة النوع الاجتماعي، وعلاقته بمحددات التنمية في متنوع جهاتها ويساعد على تخطي القصور الذي يلحق برامج واستراتيجيات التنمية.

وتعتمد التنمية وفق مقاربة النوع الاجتماعي على أصل تفكيك البناءات الثقافية وبناء الارتباطات الموجودة على مبدأ التكافؤ بين الجنسين، إن تفكيك الارتباطات القائمة على التمييز والهيمنة الذكورية ليعتبر خطوة أساسية من أجل هدم أسس اللامساواة بين الجنسين في كافة المجالات ووضع أسس جديدة لعلاقات مبنية على تكافؤ كلا الجنسين.

ومع اشراك المرأة في برامج التنمية يتحول مفهوم النوع تدريجياً من أداة للفهم والتحليل إلى أداة لقياس وتقييم مدى نجاح المشاريع التنموية، ومدى تحقيقها لأهدافها وتحقيق النفع لجميع الفئات الاجتماعية من الرجال والنساء، أي تقييم ومراقبة مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تقاسم الخيرات المادية.

ولهذا فإن تطبيق مقاربة النوع في السياسات الاجتماعية وفي السياسات التنموية

بشكل خاص، من شأنه أن يساهم في الحد من اللامساواة بين الجنسين عن طريق إشراك الرجال والنساء في برامج التنمية بمختلف أبعادها وفي كافة مراحلها، في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم، وكذلك في اقتسام موارد العيش من أرض وموارد والاستفادة من كل الإمكانات التي تساهم في بناء الاقتصاد.

وبذلك أصبحت التنمية تمتلك معنى أكثر شمولية، وباتت تعني التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والإهتمامات البيئية والديناميكية والديموغرافية مع إعتبار الفرد وسيلتها ومبتغاها.

وفي هذا الصدد يعد احترام حقوق كافة أنواع البشر نساء أو رجال، كبار السن أو الشباب، ريفيين أو حضريين، من الأسس المرافقة والمساندة للتنمية، وتصبح التنمية الإنسانية تبعاً لهذا التعين، مقصوداً بسيطاً، لكنه ينطوي على إشارات بعيدة الأثر، ففي المركز الأول، توفر الخيارات الإنسانية حينما يمتلك المواطنين المهارات، وتتاح لهم الفرص لإستخدامها، ولا تساهم التنمية البشرية إلى زيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تساهم أيضاً إلى ضمان الاستقرار والرفاه ومن هنا بدا يتجلى مفهوم النوع الاجتماعي لدى صانعي السياسات في العالم العربي .

ومن هذا المنطلق زاد الإهتمام بدراسات المرأة و سوسيولوجيا النوع الاجتماعي، الذي يشير إلى مجموعة من الخصائص والسلوكيات التي تشكلت ثقافيا ويتم إضفاؤها على الأناث والذكور، بمعنى انتقال "**الجنس**" من مجال الطبيعة إلى مجال **الثقافة**، حيث يتم إعتباره بناء اجتماعيا وموضوعا بحثيا مرتبط بالسياق التاريخي له تداعياته المؤثرة في النظرية الأدبية النسوية جنبا إلى جنب الأفرع المعرفية الأخرى كالتاريخ والفلسفة وعلم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، وأهمية مفهوم الجندر في فهم البشر لموقعهم داخل منظومة علاقات القوي وأثرها في تشكل هُويتهم وكيف تتغلل دراسات الجندر داخل التخصصات المختلفة .

وفي الوقت الراهن يوجد فهم مشترك داخل الأوساط المعنية بالتنمية بأن السياسات والإجراءات الإنمائية التي لا تأخذ في إعتبارها المساواة بين الجنسين ولا تعالج التفاوتات بين الذكور والأناث ستكون محدودة الفعالية وباهظة التكلفة.

وتختلف احتياجات وأولويات المرأة والرجل في الجوانب المختلفة للتنمية، وتختلف القيود التنموية لكل منهما، كما تختلف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ففي بعض الأحيان تكون أدوار النوع الاجتماعي مجرد عادات، وفي احيان أخرى يدعم القانون هذه الأدوار.

يمكن القول ان غالبية المنظمات والوكالات الإنمائية الكبيرة استبدلت منهج المرأة في التنمية بمنهج النوع الاجتماعي والتنمية عن طريق ادماج المرأة في قضايا التنمية. إذ يتم، وفق هذا المنهج، تضمين الطابع المؤسسي لمفهوم النوع الاجتماعي، وهو أمر ينطوي على إعتبار منظور النوع أمر أساسي لجميع الأنشطة، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ ورصد جميع البرامج والمشروعات والتشريعات.

وعلى الرغم من الإنتقادات لهذا المنهج بإعتباره مجرد ممارسة دعائية، فإن تعميم هذا المسار لإدماج النوع الاجتماعي يوفر إمكانية وضعهم في صميم عملية التنمية. لأن حقوق المرأة لاسيما الصحية والجسمية والنفسية والإنجابية، لا تزال غير مقبولة عالمياً.

ومن هذا المنطلق يستعرض هذا الكتاب للقضايا النظرية والتطبيقية للنوع الاجتماعي ، ويتضمن الفصل الأول وهو بعنوان: النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة، عرض مفهوم النوع الاجتماعي، النظرية النسوية والتفاوت الاجتماعي بين الذكور والإناث، مقاربة النوع الاجتماعي وتمييزها عن غيرها من المصطلحات، العوامل المؤثرة في النوع الاجتماعي ، دراسات النوع الاجتماعي المستقبلية. ويتناول الفصل الثاني: دراسات إمبيريقية تجسد قضايا النوع الاجتماعي وتشمل دراسة: ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع: دراسة سوسيولوجية لعينة ريفية، ودراسة آليات التكيف بعد أزمة الطلاق دراسة على

عينة من المطلقات، وأخيراً دراسة تأخر زواج الفتيات بين الموروث الثقافى والواقع: دراسة على عينة من الملتحقات بالدراسات العليا .

ونقدم هذا العمل لأبنائنا من الدارسين في العلم الاجتماعي، ونتمنى أن يحقق لديهم غاياتهم التي ينشدونها من وراء فهم وتحليل قضايا النوع الاجتماعي في الواقع المعاصر .

والله ولي التوفيق،،،،،

المؤلف أ .د . ليلى البهنساوي

قائمة المحتويات

مقدمة عامــة 5
قائمة المحتويات 9
الفصل الأول - النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة 13
مقدمة 15
أولا: مفهوم النوع الاجتماعي 15
ثانياً: النظرية النسوية والتفاوت الاجتماعي بين الذكور والإناث 29
ثالثًا: مقاربة النوع الاجتماعي وتمييزها عن غيرها من المصطلحات 45
رابعاً:العوامل المؤثرة في النوع الاجتماعي: 70
خامسًا دراسات النوع الاجتماعي المستقبلية 91
الفصل الثاني – دراســات ميــدانية 103
(1) **ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي** 104
ولا: مقدمة فى الموضوع والاشكالية: 104
ثانيًا: أهمية الدراسة 111
ثالثًا: أهداف الدراسة 112
رابعًا: تساؤلات الدراسة 112
خامسًا:الإطار النظري للدراسة 113
1 – **المفاهيم** 113
أ– مفهوم الميراث 113
ب – ميراث المرأة 115
ت – مفهوم الواقع الاجتماعي 116

ث- مفهوم التمييز 116
ج-مفهوم التمكين 119
ح- تمكين المرأة 120
2 ـ الرؤية الدينية لميراث المرأة 121
3ـ المقولات الفكرية والحداثية المرتبطة بحقوق المرأة وتمكينها 128
سادسًا الدراسات السابقة 131
سابعًا: الإجراءات المنهجية 140
ثامنًا: نتائج الدراسة: 141
(2) - **آليات التكيف بعد أزمة الطلاق - دراسة على عينة من المطلقات** 173
مقدمة 173
.أولاً: إشكالية الدراسة 174
ثانيًا: أهداف وتساؤلات الدراسة 181
ثالثاً: الإطار النظري للدراسة 182
1 - **المفاهيم** 182
أ - الطلاق 182
ب- الأزمة 184
ج -آليات التكيف 185
2-**الإطار التصوري للدراسة** 187
أ-النظرية الوظيفية 187
ب- النظرية النسوية. 190
ج- التغير الاجتماعي..... 191

د- نظرية الوصم. 193
رابعًا : الدراسات السابقة 195
المحور الأول: الدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق. 195
المحور الثاني : الآثار المترتبة على الطلاق 208
خامسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة. 214
سادساً: نتائج الدراسة. 215
سابعًا:التوصيات..... 238
(3) - **تأخر زواج الفتيات بين الموروث الثقافى والواقع - دراسة على عينة من الملتحقات بالدراسات العليا** 241
مقدمة 241
أولا: إشكالية الدراسة 242
ثالثًا: أهداف الدراسة..... 247
رابعًا: تساؤلات الدراسة..... 248
خامسًا: الإطار النظري للدراسة 248
1- **المفاهيم.** 248
أ-تأخر سن الزواج (العنوسة)..... 248
ب-التراث الثقافى 251
ت- العزوبة..... 252
2- **الاتجاهات النظرية المفسرة للدراسة** 254
سادسًا : الدراسات السابقة. 257
المحور الأول: الأسباب والمترتبات وآليات الحلول 257

المحور الثانى: تجليات الظاهرة على مستوى الفرد والمجتمع. 268
سابعًا: الإجراءات المنهجية 283
ثامنًا: نتائج الدراسة ومناقشتها 284
تاسعًا :التوصيات 307